

Distr.: General
12 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل
التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية:
نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان
المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني
بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يشرفني، بوصفي رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن أحيل إليكم طيه
الإعلان الصادر عن اجتماع رؤساء دول أو حكومات مجموعة البلدان النامية غير الساحلية،
الذي عقد في هافانا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من الوثائق الرسمية للجمعية
العامة في إطار البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألونكيو كيتيخون

السفير الممثل الدائم

رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية



الإعلان الصادر عن رؤساء دول أو حكومات

البلدان النامية غير الساحلية

نحن، رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في هافانا، كوبا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على هامش مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز،

إذ نعرب عن قلقنا لأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات خطيرة وتحديات خاصة ويزداد تهميشها في مجال التجارة المتعددة الأطراف وتواجه تضاؤلاً في حصصها من الأسواق على ساحة التجارة العالمية،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا كلا من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نُظمها للنقل العابر،

وإذ نشير أيضاً إلى إعلان ألما - آتا^(٢) وبرنامج عمل ألما - آتا المعنون: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٣)، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ في ألما - آتا، كازاخستان، والذي كان نقطة التحول الأولى في مسار جهود الأمم المتحدة بقصد تكوين شراكة عالمية لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ومشكلة التهميش التي تعاني منها؛

وإذ نشير أيضاً إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) التي سلّمت فيها القمة بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها وأكد فيها زعماء العالم مجددا التزامهم بالتعجيل بمعالجة تلك التحديات عن طريق التنفيذ الكامل الفعال وفي الموعد المناسب لبرنامج عمل ألما - آتا.

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) A/CONF.202/3، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وإذ نشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ نشير أيضا إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية المعتمد في اجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أسونسيون، باراغواي في عام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ نعرب عن تأييدنا للبلدان النامية الخارجة من صراعات، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، بهدف تمكينها من إصلاح البنية التحتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها، حسب الاقتضاء، ومساعدتها على الوفاء بأولوياتها الإنمائية وفقا للغايات والأهداف المحددة في برنامج عمل ألما - آتا،

١ - **نؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر خلال أقاليم بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل وفقا للقانون الدولي.

٢ - **نؤكد من جديد أيضا** أن على بلدان المرور العابر، وهي تمارس سيادتها الكاملة على إقليمها، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام حقوق البلدان النامية غير الساحلية والتسهيلات المقدمة لها احتراماً تاماً ولكفالة منحها لها كاملة وفقاً لبرنامج عمل ألما - آتا.

٣ - **نتعهد** بإنشاء شراكات حقيقية مع جيراننا من بلدان المرور العابر ومع شركائنا الإنمائيين على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي من أجل بلوغ أهداف برنامج عمل ألما - آتا؛

٤ - **نؤكد** ضرورة إقامة حوار بين حكومات البلدان النامية غير الساحلية ودوائر الأعمال بهدف توسيع دائرة مشاركة القطاع الخاص النشطة في عملية تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا.

٥ - **نتعهد** بمواصلة تنفيذ إصلاحات تعالج الأولويات المتفق عليها في برنامج عمل ألما - آتا مع إعطاء أولوية لإقامة بني تحتية للنقل العابر في حدود ميزانياتها الوطنية ووضع استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية وتطوير تلك البنى والاستراتيجيات. ونكرس

(٥) A/60/308، المرفق.

كذلك جهودنا لتعزيز التزام المنظمات الوطنية بتنفيذ برنامج عمل ألما - آتا ودعمها والتعاون معها بصورة كاملة في هذا الشأن.

٦ - **نؤكد** أن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد على جيرانها من بلدان المرور العابر في الوصول إلى البحر ومنه، وأن كفاءة نظم المرور العابر تتطلب توثيق التعاون والتضافر في إطار فعال بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر. **ونعرب** عن التزامنا العميق بتوثيق التعاون مع جيراننا من بلدان المرور العابر. وفي هذا السياق، تلعب التجمعات الاقتصادية الإقليمية واتفاقات المرور العابر وكذلك الاتفاقات الثنائية دورا حاسما في توثيق التعاون في مجال النقل العابر. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات.

٧ - **نؤكد** أن التجارة مقوم جوهري للبلدان النامية غير الساحلية لتوفير موارد لتمويل النمو والتنمية فيها. **وندعو** المجتمع الدولي إلى أن يولي اهتماما خاصا في هذا الشأن إلى المشاكل الفريدة والبالغة الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق. فالتكاليف الباهظة للغاية للمعاملات التجارية تبعد تقريبا أي هامش للربح تحققه البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة في التجارة الدولية. وما لم يوفر المجتمع الدولي الدعم اللازم وييدي اهتماما خاصا في هذا الشأن، فسوف تظل البلدان النامية غير الساحلية تتعرض لمزيد من التهميش في الاقتصاد العالمي الآخذ في السير على درب العولمة وتشتد فيه المنافسة. والمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية حول تيسير التجارة هي مسألة من أوثق المسائل ارتباطا بالبلدان النامية غير الساحلية وأكثرها أهمية لها. **ونؤكد** الحاجة إلى زيادة المساعدات التقنية اللازمة لبناء القدرات في هذا المجال. **ونؤكد** أهمية تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية، وهي مسألة أشد أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية منها بالنسبة للبلدان الأخرى، بسبب حاجتها إلى تمرير جانب كبير من تجارتها السلعية عبر بلد واحد على الأقل من بلدان المرور العابر. **وندعو** الشركاء في التنمية إلى إعطاء أولوية لتنفيذ مبادراتهم بشأن المعونة من أجل التجارة حتى يتأتى لهم المشاركة بدور فعال في مفاوضات منظمة التجارة العالمية سعيا إلى تنفيذ منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية. **ونعرب** عن قلقنا بشأن تعليق مفاوضات منظمة التجارة العالمية **وندعو** إلى التذكير باستئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن برنامج الدوحة الإنمائي.

٨ - **نؤكد** أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا حاسما في دعم العمل على إقامة أنظمة للنقل العابر تتسم بالكفاءة وفق ما دعا إليه برنامج عمل ألما - آتا. والبلدان النامية

غير الساحلية في حاجة شديدة للمساعدة المالية من أجل إقامة مرافقها المتصلة بالمرور العابر في مجال النقل وصيانتها وتحسينها، بما يشمل توفير الطرق البديلة وتحسين الاتصالات. ومن الأمور الملحة في هذا الشأن تحديد ”الحلقات المفقودة“ في البنى التحتية للنقل العابر، ونحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدات مالية على سبيل الأولوية لدعم جهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى ربط نظم البنية التحتية للنقل لديها مع الشبكات الإقليمية. وينبغي التعجيل بتقديم المساعدة في شكل منح وقروض بأفضل شروط تساهلية.

٩ - ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية إلى مضاعفة جهودها في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا.

١٠ - نطلب إلى مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية المسندة إليه من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألما - آتا، زيادة جهوده في مجال التنسيق والتعاون مع المؤسسات القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المؤسسات المنخرطة في أنشطة تنفيذية على الأرض في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وسائر المنظمات الدولية المعنية من أجل المساعدة في تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا على نحو كامل فعال وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١١ - نؤكد أهمية رصد تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا واستعراضه بصفة منتظمة ضماناً لنجاحه وندعو إلى إجراء استعراض في منتصف المدة لتقييم التقدم المحرز ورسم استراتيجيات أخرى لترجمة الإجراءات الخاصة المدعو إليها في برنامج عمل ألما - آتا إلى مشاريع محددة. وينبغي إجراء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٨ وأن تسبقه استعراضات مواضيعية وإقليمية أو دون إقليمية ذات صلة.

١٢ - نطلب إلى مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يوفر الاستعدادات اللازمة لإجراء استعراض منتصف المدة وأن ينسق ويعبئ الجهود على نطاق المنظومة داخل الأمم المتحدة من أجل النجاح في تنظيم العملية.

١٣ - نطلب أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ التدابير اللازمة لتزويد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالموارد اللازمة لتمكينه من تنفيذ مهامه المتصلة باستعراض منتصف المدة وغيرها من المهام ذات الصلة المكلف بها من الجمعية العامة.

١٤ - نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا إلى كوبا، حكومة وشعبا، لما حبتنا به من كرم ضيافة ولجميع التسهيلات اللازمة التي زودتنا بها من أجل النجاح في عقد هذا الاجتماع التاريخي.